PUBLIC

مجموعة الخزينة >
+965 22216603
tsd_list@nbk.com

البنوك المركزية العالمية تتمسك بالنهج الحذر في ظل استمرار الضغوط التضخمية المرتبطة بالطاقة

التعليق على أداء الاسواق

ظلت الأسواق المالية العالمية خلال الأسبوع الماضي خاضعة لتأثير عاملين رئيسيين تمثلا في استمرار الضغوط التضخمية فوق المستويات المستهدفة، وكذلك استمرار تداعيات الصدمة الجيوسياسية الناجمة عن الصراع في الشرق الأوسط. ففي ظل هذه البيئة المعقدة، تتبنى البنوك المركزية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ نهجاً حذراً ومتوازناً، إذ تتجنب التسرع في تيسير السياسة النقدية، وفي الوقت ذاته تدرك أن الإبقاء على المستويات الحالية لفترة طويلة قد ينعكس سلباً على وتيرة النمو الاقتصادي التي ما تزال تواجه تحديات متزايدة. كما أن تواصل أسعار الطاقة، التي ارتفعت منذ اندلاع الصراع مع إيران، فرض ضغوط تضخمية إضافية على الاقتصاد العالمي، ما يزيد من تعقيد مسار التضخم ويحد من مرونة البنوك المركزية الكبرى في إدارة سياساتها النقدية. وفي ظل هذه المعطيات، يحافظ الدولار الأمريكي على قدر من القوة والدعم، في حين تواجه العملات الأكثر حساسية لتحركات أسعار الفائدة ضغوطاً متزايدة نتيجة تنامي التوقعات ببقاء أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة لفترة أطول.

الولايات المتحدة

استمرار الضغوط التضخمية في الولايات المتحدة على الرغم من تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي

أظهرت بيانات مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي، وهو المقياس المفضل للتضخم لدى مجلس الاحتياطي الفيدرالي، استمرار الضغوط السعرية خلال شهر أبريل، إذ ارتفع المؤشر الكلي بنسبة 0.4% على أساس شهري وبنسبة 3.8% على أساس سنوي، مسجلاً أعلى وتيرة سنوية منذ مايو 2023. وفي المقابل، ارتفع المؤشر الأساسي، الذي يستثني أسعار الغذاء والطاقة، بنسبة 0.2% على أساس شهري و3.3% على أساس سنوي، متوافقاً مع التوقعات، ما يشير إلى اعتدال وتيرة الضغوط التضخمية الأساسية إلى حد ما. وظلت أسعار الوقود من أبرز العوامل الداعمة للتضخم، إلى جانب استمرار ارتفاع تكاليف الإسكان والخدمات. وفي ذات الوقت، كشفت البيانات عن مؤشرات تدل على تباطؤ النشاط الاقتصادي، إذ تم تعديل نمو الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول من العام وخفضه إلى 1.6% على أساس سنوي، مقارنة بالتقدير الأولي البالغ 2.0%، نتيجة ضعف الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري. إلا أنه على الرغم من ذلك، واصل الإنفاق الاستهلاكي تسجيل أداء إيجابي بارتفاعه بنسبة 0.5% خلال شهر أبريل، إلا أن استقرار نمو الدخل وتراجع معدل الادخار الشخصي إلى أدنى مستوياته منذ يونيو 2022 يشيران إلى اعتماد الأسر بشكل متزايد على مدخراتها لدعم الإنفاق. كما حافظت سوق العمل على قدر من الاستقرار، مع ارتفاع طلبات إعانة البطالة هامشياً، في حين سجلت طلبيات السلع المعمرة قفزة قوية بلغت نسبتها 7.9%. وبصفة عامة، تعزز هذه البيانات التوقعات بأن يتبنى مجلس الاحتياطي الفيدرالي نهجاً حذراً خلال الفترة المقبلة، في ظل استمرار المخاطر التضخمية، التي تفاقمت نتيجة لتداعيات الصراع مع إيران ورفع الرسوم الجمركية، مقابل ظهور مؤشرات متزايدة على تباطؤ النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من التحسن النسبي الذي شهدته القراءات الشهرية للتضخم، إلا أن الأسواق ما تزال تتوقع إبقاء أسعار الفائدة دون تغيير خلال الفترة المقبلة.

وأنهى مؤشر الدولار الأميركي تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 98.908.

المملكة المتحدة

نهج حذر لبنك إنجلترا في ظل استمرار المخاطر التضخمية

أكد محافظ بنك إنجلترا، أندرو بيلي، أن قرار الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير كان "قراراً مقصوداً ومدروساً"، يعكس الحاجة إلى متابعة تداعيات التطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وتأثيرها المحتمل على الاقتصاد البريطاني ومسار التضخم عن كثب. وأشار بيلي إلى أن بنك إنجلترا اتخذ بالفعل خطوات ملموسة لتشديد سياساته النقدية من خلال استبعاد خطوات خفض سعر الفائدة التي كانت متوقعة سابقاً من مساره المستقبلي للسياسة النقدية. وعلى الرغم من إقراره بإمكانية التسامح مع ارتفاع التضخم فوق المستويات المستهدفة مؤقتاً، إذا كان مدفوعاً بعوامل خارجية، إلا أنه شدد على استمرار يقظة صناع السياسة النقدية تجاه أي مخاطر قد تهدد استقرار الأسعار. كما لفت إلى ظهور مؤشرات تدل على التباطؤ التدريجي لسوق العمل، موضحاً أن ارتفاع توقعات التضخم لم ينعكس حتى الآن على مطالبات الأجور أو مستويات التسويات العمالية، الأمر الذي يشير إلى أن الضغوط التضخمية الأوسع نطاقاً ما تزال تحت السيطرة في الوقت الراهن.

وأنهى الجنيه الاسترليني تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3459.

أوروبا

لاجارد تؤكد أن استقلالية البنوك المركزية يجب أن تكتسب بالمصداقية والثقة العامة

أكدت رئيسة البنك المركزي الأوروبي، كريستين لاجارد، أن الاستقلالية القانونية تمثل أساس عمل البنوك المركزية، إلا أن الاستقلالية الحقيقية لا تتحقق إلا من خلال المصداقية والثقة التي تكتسبها هذه المؤسسات لدى الجمهور والأسواق عبر سجلٍ متسق من القرارات والسياسات الفعالة. وأشارت لاجارد إلى أن البنك المركزي الأوروبي نجح على مدى العقدين الماضيين في ترسيخ مكانته ومصداقيته من خلال التعامل مع الأزمات المالية المتعاقبة، ومواجهة تحديات تشرذم الأسواق، واحتواء موجة التضخم الحادة التي شهدها العالم في العام 2022، مع الحفاظ على تركيزه الأساسي على تحقيق استقرار الأسعار. وحذرت من أن البيئة الاقتصادية الحالية أصبحت أكثر تعقيداً في ظل تزايد الصدمات المرتبطة بجانب العرض، وتصاعد الضغوط المالية، وتراجع مستويات

PUBLIC

الثقة بالمؤسسات العامة، وهي عوامل تضع استقلالية البنوك المركزية أمام اختبارات متزايدة. وشددت على أن الحفاظ على استقلالية السياسة النقدية يتطلب التزاماً واضحاً بهدف استقرار الأسعار، وتعزيز التواصل المباشر والشفاف مع المواطنين، إلى جانب الحفاظ على مرونة السياسة النقدية والمالية. وأكدت أن المصداقية تظل الركيزة الأساسية لنجاح البنوك المركزية، إذ يستغرق بناؤها سنوات طويلة، بينما يمكن فقدانها في لحظات.

وأنهى اليورو تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.1659.

آسيا والمحيط الهادئ

تباطؤ التضخم في أستراليا بوتيرة أكثر من المتوقع في أبريل

تباطأ معدل التضخم السنوي في أستراليا إلى 4.2% في أبريل 2026 مقابل 4.6% في مارس، ليسجل مستوى أدنى من توقعات الأسواق البالغة 4.4%، إلا أنه ما يزال أعلى من النطاق المستهدف للبنك الاحتياطي الأسترالي الذي يتراوح بين 2% إلى 3%. وجاء هذا التراجع مدفوعاً بانخفاض وتيرة تضخم السلع، ولا سيما تكاليف النقل، مع تراجع الضغوط المرتبطة بأسعار الوقود عقب قرار الحكومة خفض الضريبة المفروضة على الوقود. كما شهدت أسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية وتكاليف الإسكان تباطؤاً في وتيرة الارتفاع، في حين سجل تضخم الخدمات تراجعاً هامشياً. وعلى أساس شهري، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 0.4% في أبريل، مقارنة بزيادة بلغت نسبتها 1.1% في مارس، وجاءت القراءة أيضاً دون توقعات الأسواق. وعلى الرغم من هذا التراجع الذي سجله معدل التضخم الأساسي، إلا أن الضغوط التضخمية الأساسية ما تزال تظهر قدراً من الصلابة، إذ ارتفع متوسط التضخم الأساسي المعدل إلى 3.4% على أساس سنوي، مسجلاً أعلى مستوياته منذ سبتمبر 2024، ما يشير إلى استمرار الضغوط الكامنة على الأسعار على الرغم من الاعتدال النسبي لوتيرة التضخم الكلي.

وأنهى الدولار الاسترالي تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 0.7183.

الاحتياطي النيوزيلندي يبقي على أسعار الفائدة دون تغيير ويلمح إلى احتمال تشديد السياسة النقدية خلال الفترة المقبلة

أبقى بنك الاحتياطي النيوزيلندي أسعار الفائدة دون تغيير عند 2.25% خلال اجتماع مايو، مسجلاً بذلك الاجتماع الثالث على التوالي الذي يشهد تثبيت أسعار الفائدة، على الرغم من تباين وجهات النظر بين أعضاء لجنة السياسة النقدية. وتوقع البنك المركزي أن تؤدي زيادة أسعار المنتجات البتروكيماوية إلى دفع معدلات التضخم للارتفاع خلال الفترة المقبلة، مع ترجيح بلوغ التضخم الكلي ذروته عند 4.3% خلال الربع الثالث من العام، قبل أن يتراجع تدريجياً نحو المستوى المستهدف البالغ 2% بحلول منتصف العام 2027. وأشار البنك المركزي إلى أن الاقتصاد ما يزال في المراحل الأولى من التعافي، في ظل وجود طاقات إنتاجية فائضة وارتفاع معدلات البطالة، إلا أن زيادة أسعار الوقود ومدخلات الإنتاج من المتوقع أن تفرض ضغوطاً إضافية على الأسر والشركات. وأكد بنك الاحتياطي النيوزيلندي التزامه بمنع تحول الصدمات المؤقتة في التكاليف إلى ضغوط تضخمية مستدامة على المدى الطويل، مشيراً إلى أن أسعار الفائدة قد تحتاج إلى الارتفاع في وقت أقرب وبوتيرة أكبر مما كان متوقعاً في السابق، وذلك تبعاً لمدى استمرار الضغوط التضخمية وتطورات نمو الأجور خلال الفترة المقبلة.

وأنهى الدولار النيوزيلاندي تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 0.5988.

تباطؤ التضخم الأساسي في طوكيو للشهر الرابع على التوالي

تباطأ معدل التضخم الأساسي لأسعار المستهلكين في المناطق المركزية من طوكيو إلى 1.3% على أساس سنوي في مايو 2026، مقابل 1.5% في أبريل، ليأتي دون توقعات الأسواق التي كانت تشير إلى استقراره عند 1.5%. وسجلت القراءة أبطأ وتيرة للتضخم منذ مارس 2022، كما ظلت دون المستوى المستهدف لبنك اليابان البالغ 2% للشهر الرابع على التوالي. وجاء هذا التباطؤ مدعوماً باستمرار الدعم الحكومي لأسعار الوقود، إلى جانب تأثيرات سنة الأساس المواتية، والتي ساهمت في الحد من تأثير ارتفاع تكاليف المواد الأولية المرتبطة بتداعيات الصراع في الشرق الأوسط. إلا أنه على الرغم من ذلك، ما يزال صناع السياسة يتبنون نهجاً حذراً، في ظل المخاوف من أن يؤدي استمرار ارتفاع أسعار النفط لفترة مطولة إلى انتقال الضغوط التضخمية إلى نطاق أوسع، خاصة إذا واصلت الشركات تمرير زيادة التكاليف إلى المستهلكين.

وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الين الياباني عند مستوى 159.26.

الكويت

الدينار الكويتي

أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.30670.

أسعار العملات 31 - مايو - 2026

	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
Currencies	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.1629	1.1584	1.1685	1.1659	1.1560	1.1880	1.1702

GBP	1.3441	1.3364	1.3509	1.3459	1.3350	1.3680	1.3458
JPY	158.90	158.74	159.65	159.26	158.30	160.10	158.10
CHF	0.7843	0.7794	0.7899	0.7810	0.7570	0.7900	0.7733

© Copyright Notice. The Weekly Money Market Report is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK. While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. This report and other NBK research can be found in the "News & Insight" section of the National Bank of Kuwait's website. Please visit our website, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Treasury Group, Tel: (965) 2221 6603, Fax: (965) 2229 1441, Email: tsd_list@nbk.com